مرسوم رقم ١١٣١٢

إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى فتح إعتماد إضافي استثنائي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ في باب وزارة الداخلية والبلديات –الأمن العام لتحقيق جوازات سفر لبنانية بيومترية مع متمماتها لعام ٢٠٢٣

إن مجلس الوزراء ،

بناءً على الدستور لا سيما المادة ٦٢ منه،

بناءً على قانون المحاسبة العمومية و تعديلاته ولا سيما المادتين ١٢ و ٢٧ منه،

بناءً على القانون النافذ حكماً رقم ١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٥ (قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢)،

بناءً على اقتراح وزير المالية،

بناءً على الموافقة الاستثنائية الصادرة عن السيد رئيس مجلس الوزراء

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٦

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يُحال إلى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي إلى فتح إعتماد إضافي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ بمبلغ قدره ١٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل فقط الف مليار ليرة لبنانية في موازنة وزارة الداخلية والبلديات –الأمن العام – من أجل تحقيق كميات جوازات السفر البيومترية المطلوبة مع متمماتها .

المادة الثانية: إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

صدر عن مجلس الوزراء
الإمضاء محمد نجيب ميقاتي

بيروت، في ٢٠٢٣/٥/٢٩

وزير المالية	وزير الداخلية والبلديات	رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء يوسف خليل	الإمضاء بسام مولوي	الإمضاء محمد نجيب ميقاتي

صورة طبق الأصل
أمين عام مجلس الوزراء
القاضي محمود مكيه

مشروع قانون

فتح إعتماد إضافي في الجزء الاول من الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ في موازنة وزارة الداخلية والبلديات –الأمن العام – لتحقيق جوازات سفر لبنانية بيومترية مع متمماتها

المادة الاولى: يفتح في الجزء الاول من الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ في باب وزارة الداخلية والبلديات –الأمن العام بمبلغ قدره ١٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ل. ل فقط الف مليار ليرة لتحقيق جوازات سفر لبنانية بيومترية مع متمماتها الاعتمادات الاضافية التالية:

الباب :٧	وزارة الداخلية والبلديات
الفصل:٤	الأمن العام
الوظيفة :٣٦٠	التنظيم والأمن العام (غير المصنفة)
البند :١٢	خدمات استهلاكية
الفقرة :٤	اعلانات مطبوعات وعلاقات عامة
النبذة:٢	مطبوعات ١٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ل. ل

فقط الف مليار ليرة لبنانية

لتحقيق جوازات سفر لبنانية بيومترية مع متمماتها

تضاف الإعتمادات المفتوحة بموجب هذا القانون والبالغة ١٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ل. ل فقط الف مليار ليرة لبنانية إلى أرقام الموازنة العامة للعام ٢٠٢٣ قبل تصديقها، على أن تدون فيها سنداً للمادة ١٢ من قانون المحاسبة العمومية.

المادة الثانية: لا يجوز إستعمال الإعتمادات المفتوحة في الموازنة العامة بموجب هذا القانون سوى للغاية المنصوص عليها في المادة الأولى منه.

المادة الثالثة: تدوّن الإعتمادات المعقودة والمصفاة والمصروفة والمدفوعة من أصل المبلغ المخصص أعلاه في قطع حساب الموازنة العامة وحسابات المهمة للعام ٢٠٢٣.

المادة الرابعة: تغطى الإعتمادات المفتوحة بموجب المادة الأولى من هذا القانون بزيادة تقدير واردات موازنة العام ٢٠٢٣ الإستثنائية وفقاً لما يلي:

قسم الواردات:

الجزء	٢	الواردات الإستثنائية
الباب	٥	القروض المعقودة من الدولة لصالح الخزينة
الفصل	٥٦	القروض الداخلية
البند	٥٦١	سندات خزينة داخلية
الفقرة	٥٦١٠١	القروض الداخلية ١٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل

فقط الف مليار ليرة لبنانية .

المادة الخامسة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

لما كان الإنفاق خلال العام ٢٠٢٣ يتم حاليا" وفق الاعتمادات المتوفرة في قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ باعتبارها آخر موازنة مصدقة شرط توفر الاعتمادات في مشروع موازنة العام ٢٠٢٣،

ولما بلغ المجموع العام لقانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ مبلغا قدره ٤٠،٨٧٣،٠٨٦،٧٤٨،٠٠٠ ل.ل.

وحيث ان التقيد بسقف اعتمادات قانون موازنة العام ٢٠٢٢ شرط توفرها في مشروع موازنة العام٢٠٢٣ لا تلبي الحاجات الفعلية للادارات العامة لا سيما تلك التي لا تحتمل انتظار صدور قانون موازنة العام ٢٠٢٣

ولما كان الأمن العام بحاجة الى تحقيق ١،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠/فقط مليون جواز سفر لبناني مع متمماته كحد أدنى ،نظرا الى التزايد غير المسبوق في طلبات الحصول على جوازات السفر اللبنانية وبالتالي إمكانية نفاذ الكميات المتوفرة في المخازن بمدة أقصر إضافة الى عدم كفاية الكميات المسلمة.

وبما ان الاجراءات القانونية والادارية لتحقيق كميات إضافية تتطلب وقتا"طويلا" لاستكمال عملية الشراء، التعاقد وتسليم الكميات المطلوبة.

ولما كان الإعتماد التقديري المطلوب لهذه الغاية والبالغ ١٥،٠٠٠،٠٠٠ $ خمسة عشر مليون دولار أميركي ،غير متوفر في مشروع موازنة الأمن العام لسنة ٢٠٢٣

وحيث انه يقتضي تحقيق كميات إضافية من جوازات السفر خلال العام ٢٠٢٣ لضمان استمرارية المرفق العام

لذلك ونظرا لضرورة تحقيق كميات جوازات السفر البيومترية المطلوبة مع متمماتها وفقا للاصول القانونية

وحيث ان الزيادة في كمية جوازات السفر الملزمة تؤمن أسعار تنافسية أفضل لذلك

تم إعداد مشروع قانون فتح إعتماد إضافي في الموازنة العامة للعام ٢٠٢٣ في باب وزارة الداخلية والبلديات –الأمن العام بمبلغ قدره ١٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ل. ل فقط الف مليار ليرة لبنانية .
آملين إقراره.